

قبيحاً جداً إذا كان للشاعر مندوحة عنه ، كقول المتنبي :
فَلَا يَرُمُّ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ وَلَا يَحُلُّ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ يَرُمُّ

فلو قال الشاعر :

فَلَا يَرُمُّ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَلَا يَنْقُضُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ يَرُمُّ
لجاءت اللفظة قارةً في مكانها غير قلقة ولا نافرة^(١).

وقد يتمثل (الخطأ) في تغيير الكلمة من صيغة إلى أخرى ، فتؤثر في
الدلالة تأثيراً يغير معناها بما يناقض السياق الذي وردت فيه ، كقول أبي
تمام :

صَلَّتَانِ أَعْدَاؤُهُ حَيْثُ كَانُوا فِي حَدِيثٍ ذِكْرُهُ مُسْتَفَاضٌ

فقد أخطأ في قوله (مستفاض) وإنما هو (مستفيض)^(٢).

وكقول الشاعر :

لَيْسَ التَّعَلُّلُ بِالْأَمَالِ مِنْ أَرَبِيٍّ وَلَا الْقُنُوعُ بِضَنْكِ الْعَيْشِ مِنْ شَيْمِيٍّ

فالقنوع خطأ وإنما هي (القناعة) ، فأما (القنوع) فالمسألة . يقال : قَنَعَ
يَقْنَعُ قِنَاعَةً إِذَا رَضِيَ ، وَقَنَعَ يَقْنَعُ قُنُوعًا ، إِذَا سَأَلَ^(٣).

ويتصل مقياس (الخطأ) بطبيعة البناء النحوي وتأثيره في الكلمة المفردة
بما يخرج بها عن القواعد المطبوعة ، وأوردت المؤلفات القديمة في هذا المجال
نماذج وفيرة ، بعضها يختص بالحركة الإعرابية ، وبعضها يختص بموقع

(١) ابن الأثير : المثل السائر ، ج ١ ، ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٢) الأمدى : للوازنة بين أبي تمام والبحري ، ص ٣٧ .

(٣) الجرجاني : الواسطة ، ص ٤٦٢ .